

ظاهرة الفقر و أثارها على التنمية الاقتصادية

د. رجم نصيب

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة باجي مختار عنابة

مقدمة:

الفقر ظاهرة قديمة يقدم العالم حيث الفقر يصاحب الغناء إلا في فترات معينة من الإنسانية وخاصة في المجتمع الإسلامي الأول حيث لم يجد الأغنياء فقراء يعطونهم الزكاة و لكن مع مرور الزمن و تطور المجتمعات صارت ظاهرة الفقر ملازمة لها مما جعلها تعالجها بطريقة أو بأخرى حسب المذاهب و النظريات و الفلسفات التي تسود من فترة إلى أخرى. نحاول تناول ظاهرة الفقر من حيث المفهوم و القياسات و الأسباب و انعكاساتها على كل من الفرد و الأسرة و المجتمع و التنمية الاقتصادية.

ثم نحاول إعطاء و توضيح الأساليب التي تعتمد عليها الجزائر للتقليل من حدة الفقر في مجتمعنا و نلتمس على بيانات مجموعة من الدول (92 بلد) للبحث عن العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية و البشرية باستخدام مؤشرات خاصة لهذا الغرض و عددها 24 متغير حتى نتمكن من إيجاد الطرق الكفيلة بتقليل حدة الفقر و العمل على بذل الجهود في مجال التنمية المستدامة، غير أن هناك محيط خارجي شديد الضغط على الدول النامية و يلزمها إدراج مكافحة الفقر فيها في إطار استراتيجية الدول المصنعة، و هنا يكمن الإشكال و تتجسد الرهانات التنموية، فهل من الدول النامية الصمود في وجه الضغوطات الخارجية و التمكن من تنمية بشرية و اقتصادية لشعوبها؟

1- مفهوم ظاهرة الفقر

عرفت الإنسانية الفقر و الفقراء منذ زمن طويل و حاولت الأديان و الفلسفات منذ القدم حل مشكلة الفقر و تخفيف من آلام و عذاب الفقراء، فجمهورية أفلاطون تعد من الأمثلة على عالم لا تفاضل فيه ولا طبقات و لا فقر و لا حرمان. كما ظهرت حركات متطرفة تدعو إلى شيوعية الأموال و النساء و مثل حركة "مزدك" في بلاد الفرس في القرن الخامس بعد الميلاد⁽¹⁾

و قريبا منا، نجد من يقدس الفقر و يدعو إلى التقشف و الزهد و التصوف لأنهم يعتقدون أن الفقر لا يمثل شرا يجب الخلاص منه، و منهم من يرى أن الفقر شر و بلاء و لكنه قدر محتوم لا ينفع فيه العلاج، و على الفقير أن يصبر و يتقنع بالعطاء أي يرضى بالواقع على أي حال، و منهم من يرى الفقر كذلك و لكنهم يوصون أغنياءهم بالبذل و الإحسان و التصديق على الفقراء

و نستنتج أن في الأديان السماوية السابقة، اعتمد علاج الفقر على الحسان الفردي و الصدقات التطوعية و ليس للفقراء فيها حق معلوم و لا نصيب مقدر محتوم إلا ما تجود به النفوس الخيرية و ضمانات المحسنين⁽¹⁾. و تعتقد الرأسمالية أن الفقر شر من شروور الحياة، و مشكل من مشكلاتها، غير أن المسؤولية تقع على عاتق الفقير نفسه (الخط و القدر...) لأن كل فرد مسؤول عن نفسه و حر في تصرفه و في ماله، و على المجتمع أن يتيح الحرية ليكسبوا و يغنوا فمن تخلف منهم فلا يلوم إلا نفسه.

و مع مرور الزمن و ما عرفته الرأسمالية من تطور أفكار و مذاهب اضطرت أن تعدل عن موقفها حيث اعترفت بشيء من الحق للعاجزين و الضعفاء و الفقراء و هذا قد ظل ينمو تدريجيا اثر تدخل الدولة و تنظيم القانون، حتى انتهى إلى التأمين الاجتماعي و الضمان الاجتماعي.

و أخيرا نجد أن الاشتراكية الماركسية ترى في القضاء على الفقر و إنصاف الفقراء لا يتم إلا بالقضاء على طبقة الأغنية، و مصادرة أموالهم و حرمانهم من ثرواتهم، و يجب تأليب الطبقات الأخرى في المجتمع عليهم و إثارة الحسد و البغضاء

في صدورهم و تأريث نيران الصراع بين هذه الطبقات حتى ينتصر في النهاية أكثر عددا، وهي الطبقة العاملة الكادحة، ولم يتف دعاء هذا المذهب عند تحطيم طبقة الأغنياء و مصادرة أملاكهم، بل ذهبوا إلى محاربة مبدأ الملكية الخاصة نفسه و تحرير التملك على الناس (من أرض و مصانع، الخ).

و للمجتمعات الإسلامية نظرة إلى الحياة و الإنسان و العمل و المال و الفرد و المجتمع تخالف في مجموعها نظرة المذاهب الأخرى، و لذا نجد أن الفقر في هذه المجتمعات يشكل خطرا على العقيدة و الأخلاق و السلوك و الفكر الإنساني و الأسرة و المجتمع و استقراره و سيادة الأمة و حريتها، و للفقر عدة أخطار جد سينة على الصحة العامة، و لما يتبعه من سوء التغذية و الصحة النفسية، و في كل ذلك خطر على الإنتاج و الاقتصاد و التنمية الاقتصادية و على حياة الإنسان. و لعل هذه الأخطار المختلفة جعلت التفكير في مؤشرات متعددة الجوانب لقياس التقدم الاجتماعي و الاقتصادي و بالتالي لقياس الفقر.

لظاهرة الفقر عدة مفاهيم تم إحصاءها من قبل الهيئات و رجال الاقتصاد و المالية انطلاقا من واقع الشعوب و لقياسها أستعملت مجموعة من المعايير.

فبالنسبة للجزائر، نجد عدة أنواع لظاهرة الفقر و تتمثل هذه الأنواع المتباينة في التالية:

- الفقر المادي
- الفقر غير المادي
- الفقر المطلق
- الفقر النسبي
- الفقر المؤقت
- الفقر المستديم
- الفقر المالي (النقدي)
- الفقر الإنساني.

و مختلف أشكال الفقر هذه قد تكون انتقالية، مرحلية أي محددة زمنيا (مؤقتة) أو مستديمة طويلة المدى أي هيكلية. و يرى J-P-Fraginière⁽²⁾ أن الفقر يظهر أساسا كوضعية تبعية و عجز إعداد مشاريع، و هو مرتبط بتوزيع السلطة، الفخخة (prestige) و موارد المجتمع، و يحتوي على:

- غياب سلطة التفاوض
- عجز (عدم القدرة) في تحكم في ظروف المعيشة
- إقصاء على مستويي الاقتصادي و الاجتماعي
- استحالة بناء (وضع) مشاريع.

و الأسر تعيش حالة الفقر مع تراكم الأعباء و المصاريف التي تمثل أو تدل فعلا على علامات (symptômes) للضعف الاجتماعي و بالتالي فإنها تمثل مسألة اجتماعية جديدة (R. Castel) و تظهر بواسطة صيرورة اقتصادية عبر ثلاثة مراحل أساسية:

الوقتية: يصعب التماسها لأنها لا تكتسي شكلا ظاهرا خارج الفريق المحدود (العائلة، خاصة) أين يساهم الفرد الوقتي، و هذا الشكل يتسم بديمومة مكانة في المجتمع و بدور اجتماعي و من ثم علاقات اجتماعية عادية-طبيعية. و لكن بندرة الموارد الضرورية لحفظ هذه المكانة، هذا الدور و هذه العلاقات.

الهامشية: و تتمثل في تحويل المكانة و الدور الاجتماعيين إلى حافة الوضعية الطبيعية، و بالاستعانة الخارجية من قبل العائلة أو دائرة الأصدقاء لرد أو مواجهة الصعوبات التي لم يكفي الدخل على تجاوزها (السكن و العمل و التعليم و الصحة و كفالة الأولاد الخ) و هذه المرحلة أو الحالة يمكن أن تشاهد اجتماعيا.

الإقصاء: لا يمثل نهاية الهامشية فهو محتم على الفرد و يتسم بفقدان المكانة الاجتماعية و غياب دور اجتماعي و الندرة، بل غياب علاقات اجتماعية ثابتة. و المقصود يقع خارج المجتمع، فإنه لا يملك مأوى ثابتا و لا دخلا منتظما و لا فريق عائليا ثابتا. و هذه المراحل قلما نجدها متباعدة تماما، و ظاهرة الفقر لا تقتصر فقط على الدول النامية و إنما نجدها كذلك في الدول المصنعة حيث يجب التفرقة بين بما يسمى فقر الدخل (Income poverty) و الفقر التتموي (Human poverty).

2- قياس ظاهرة الفقر

لقياس ظاهرة الفقر تم اعتماد عدة معايير أو مؤشرات و لعل من أهمها وأكثرها استعمالا المؤشرات التالية
إن قياس التطور الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) باستعمال الناتج القومي الخام أو الناتج القومي الخام الفردي لا يعبر تماما
عن الواقع لظاهرة التنمية و بالتالي حالة ظاهرة الفقر بالنسبة للعديد من الدول، وخاصة تلك الدول التي تفتقر إلى نظام
إحصائي و إعلامي لا يشك فيه.

و يرجع استعمال هذا المؤشر إلى البساطة التي تميزه عن باقي المؤشرات الأخرى، و لكن التطور الاقتصادي مرده عدة
عوامل مختلفة و متكاملة و لهذا نجد أن PNUD قد اعتمد منذ سنة 1990 على مؤشر مركب Indice de développement humain و يعده سنويا و أخذ في الحسبان المستوى الصحي و التعليمي و الدخل، حيث يمثل المستوى
الصحي في معدل أمل الحياة عند الولادة و يختلف من بلد إلى آخر بل من فئة اجتماعية إلى أخرى و من جنس إلى آخر.
و المستوى التعليمي هو عبارة عن معدل التحصيل التعليمي عند الكبار و عدد سنوات الدراسة (متوسط) حيث المعدل
التعليمي يرجح ب 2/3 و عدد سنوات الدراسة ب 1/3.

و يمثل مستوى الدخل في الدخل القومي الفردي مع مراعاة فارق القدرة الشرائية بين الدول و عدم خطية الرفاهية
الناجمة عن الزيادة في الدخل الفردي، فانه يعبر عن مستوى المعيشة.
و عمليا، نقوم أولا بتقييم كل عامل من هذه العوامل الثلاثة السابقة بواسطة سلم من صفر إلى واحد، حيث الصفر يعني أن
البلد المعني يتمتع بالقيمة القصوى المشاهدة فيما يخص المتغير أو العنصر موضوع المعالجة، في حين أن الواحد يناسب أدنى
قيمة مشاهدة له، و ثانيا، نقوم بحساب الوسط الحسابي لهذه القيم الثلاثة (للعناصر الثلاثة) المحصل عليها، ثم نطرح النتيجة
من واحد، و النتيجة المحصل عليها تمثل مؤشر النمو البشري (الاجتماعي) المركب. و على أساس هذه النتيجة يمكن تحديد
ترتيب لكل الدول⁽³⁾.

1.2- فقر الدخل

و يتم تحديده على أساس معيار الدخل حيث نفرق بين الفقر المطلق و الفقر النسبي، يشير النوع الأول من فقر الدخل إلى
حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين يطلق عليه حد الفقر و يشير الفقر النسبي إلى انتماء الفرد إلى المجموعة
التي تحصل على دخل أقل في المجتمع، و قد يختلف حد الفقر هذا من بلد إلى آخر و من سنة إلى أخرى و تستند بعض
الدول إلى تصنيف مستوى المعيشة المنوالي: moitié du niveau de vie median الذي يقسم الأسر إلى مجموعتين
متساويتين حيث نصف مجموع الأسر يتمتع بمستوى معيشي أعلى و النصف الثاني يتميز بمستوى معيشي أقل من
المستوى المنوالي و على هذا الأساس تعتبر المنظمة العالمية للعمل OIT - الفقير الشخص الذي يتقاضى دخلا صافيا أقل ب
50% من متوسط الدخل الصافي عند المجموعة الاستهلاكية المعينة، و هذا النوع من الفقر يعد الفقر النسبي محدد حسب
مستوى المعيشة المتوسط، و فرنسا تعتبر الفقير الشخص الذي دخله الصافي يقل ب 50% من الدخل المنوالي.

و يتحدد حد الفقر باستخدام الطرق الثلاثة التالية :

طريقة الاحتياجات الأساسية من الغذاء

تعتمد هذه الطريقة في تحديدها الحد الفقر على تكلفة الغذاء الأساسي لفئات العمر الأساسية و الجنس و مجموعة الأنشطة،
بالإضافة إلى عناصر أخرى أساسية غير الغذاء.

و يتم حساب تكلفة الغذاء الأساسي باستعمال أنواع الغذاء الأقل أسعارا، و وفقا للكمية اللازمة لتلبية الاحتياجات الغذائية
الضرورية.

طريقة الطاقة الغذائية

يتمثل حد الفقر في الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء كافية لامداد الفرد البالغ بالحد الأدنى من
الطاقة (السعرات الحرارية) المطلوبة له، حيث يتم تحديد علاقة انحدار بين مقدار السعرات الحرارية التي يتمكن منها الفرد
البالغ و إنفاقه الاستهلاكي، و عن طريق التعويض في الدالة المقدرة عن متوسط السعرات الحرارية اللازمة كحد أدنى
لاحتياجات الشخص تحديد الإنفاق الاستهلاكي الذي يقابله في المتوسط و الذي يؤخذ كحد الفقر.

طريقة نسبة الغذاء تعتمد هذه الطريقة على تحديد نسبة الإنفاق على عناصر الغذاء الأساسية من الاستهلاك الكلي، و إذا

كانت، على سبيل المثال فقط، نسبة الإنفاق هذه تساوي 1/4، فإن حد الفقر يعادل 4 أضعاف تكلفة عناصر الغذاء الأساسية.

2.2- الفقر التنموي

يرجع استعمال مؤشر الفقر التنموي إلى التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 1997 و يتمثل أساسا في قياس جديد قائم على عدة أبعاد. وإذا كان مؤشر التنمية البشرية يهتم بالتنمية والنمو فيما يخص المكونات الأساسية للتنمية البشرية فإن مؤشر الفقر التنموي يهتم أساسا بالاختلالات والنقص في نفس مكونات أو عناصر التنمية هذه، وهذا يعني أن مؤشر الفقر التنموي يقيس التحدد على مستوى العناصر الكبرى والأساسية للحياة البشرية. يتمثل الفقر التنموي في حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في رعاية صحية جيدة ومستوى تعليمي مرضى ومستوى معيشي عام مقبول لحد ما، وهذه العناصر تتمثل في قدرة العيش طويلا وبصحة جيدة والتحصيل العلمي أو المعرفي والتمكن من الوسائل الاقتصادية والمساهمة في الحياة الاجتماعية. وهذه العناصر لا تختلف تماما من بلد صناعي إلى بلد نامى نتيجة مراعاة الفروق في واقع هذه البلدان والحدود المفروضة من قبل المعطيات، ونستنتج أن مؤشر الفقر التنموي يتضمن ثلاثة أبعاد أساسية، نذكرها بالنسبة للدول النامية أولا والدول المصنعة ثانيا.

أ) بالنسبة للدول النامية

عدم قدرة الفرد على العيش طويلا وبصحة جيدة أي عدم تعرض هذا الفرد للموت المبكر ويتم قياسه بنسبة الأفراد الذين قد يفارقون الحياة قبل سن الأربعين (40).

حرمان الفرد من التعليم ويتم تمثيله بنسبة الأشخاص معدومي التحصيل العلمي من الكبار ويقاس بنسبة الأمية. الاختلال أو الحرمان من الوسائل الاقتصادية ويقاس بنسبة الأفراد المحرومين من الخدمات الصحية والماء الشروب ونسبة الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم عن خمس (5) سنوات ويعانون من سوء التغذية أو بعارة أبسط حرمان الفرد من ضروريات المعيشة.

ب) بالنسبة للدول المصنعة

عدم القدرة على العيش طويلا وبصحة جيدة للغاية ويتمثل هذا العنصر في نسبة الأشخاص المتوقع أن يموتوا قبل سن الستين (60).

عدم التحصيل العلمي ويقاس بواسطة القصر عن القراءة والكتابة.

الاختلال المادي ويقاس بواسطة الفقر التقني أو المالي (الدخل).

و عدم المشاركة والمساهمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك بواسطة البطالة الطويلة المدى ونجد أن بعض الدول مثل فرنسا تعتمد على تحديد الفقر الإداري وهو النوع الذي يخص عدد الأسر التي تستفيد من المساعدات القومية والتضامن الوطني للتمكن من العيش في ظروف دنيا، وهذا النوع نجده في بلادنا متمثلا في فئات الشبكة الاجتماعية.

ويمكن أن نلاحظ أن العناصر الأساسية التي تمت مراعاتها في تحديد ظاهرة الفقر هي نفسها مرتبطة بالتنمية البشرية، وهذا ما يجعل لظاهرة الفقر تأثيرا على التنمية البشرية والاقتصادية إذ ظاهرة الفقر تعتبر نتيجة بالاختلالات التنموية المختلفة الجوانب.

ولعل من الأفضل أن نتناول علاقة كل عنصر منها مع التنمية البشرية والاقتصادية لأن ذلك يساعد على التماس آثار ظاهرة الفقر على التنمية الاقتصادية ولكن ليس قبل التطرق إلى مختلف الأساليب المستعملة لمفهوم التنمية.

3- أهم أساليب تناول التنمية

إن أسلوب الدخل (Income approach) يعتبر النمو الاقتصادي وقوع زيادة في متوسط الدخل الحقيقي وبالتالي نجد هذه الطريقة تهمل كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل بين مختلف فئات المجتمع، كما أنها لا تتعرض للتحسن في نوعية الحياة البشرية بينما أسلوب تنمية الموارد البشرية (Human resource Development) يأخذ الإنسان كعنصر من عناصر النتاج ويحكم على جدوى برامج الاستثمار في رأس المال البشري من حيث تأثيرها على مقدرة الأشخاص على

القراءة و التعلم و تأثيرها على مستويي التغذية و الصحة لديهم. و ينظر أسلوب الرفاهية (Welfare approach) للفرد كمنتفع من عملية التنمية و ليس كفاعل في إحداثها، و هذا يبين أن التنمية تعني الزيادة في رفاهية الأشخاص بغض النظر عن كيفية حدوث هذه الزيادة أو الإنفاق على التعليم و الصحة و التغذية، إذ ينظر للأشخاص كمستفيدين فقط من عملية التنمية في حين يعتبر مدخل التنمية البشرية الأشخاص أهدافا لعملية التنمية و وسائلها.

و يركز أسلوب الحاجات الأساسية (Basic needs approach) على امداد الطبقات المحرومة بالسلع المادية و الخدمات الأساسية و ينظر للفقراء كمشكلة يجب حلها.

و التنمية تعني إشراك الفقير في صنع التنمية و توسيع الاختيارات أمامه في مختلف المجالات و لا تقتصر على إعطاءه معونة ليعيش عليها و لا على حصوله على احتياجاته من السلع و الخدمات الأساسية.

و التنمية البشرية هذه تقوم على الإنتاجية و العدالة و الاستمرارية و المشاركة الفعلية، و كل هذه العناصر نادت من أجلها كل الدراسات و تقارير منظمة الأمم المتحدة (PNUD) و البنك و الصندوق النقدي الدوليان.

و مهما كان الأسلوب أو المدخل المعتمد لمفهوم التنمية، نجد أن التنمية البشرية مرتبطة بكل من مستوى التحصيل العلمي و المستوى الصحي و مستوى التغذية، كيف لا و هذه عناصر يعتمد عليها لتحديد الفقر بجميع أنواعه و قياس التنمية البشرية بالإضافة إلي معايير أخرى مكملتها.

يمثل التعليم بجميع فروعها و مستوياته العنصر الأساسي للتنمية بعد التقدم التقني و التكنولوجي⁽⁴⁾ و التعليم العالي و تطوره يؤثر جوهريا و طردا على مستوى التنمية و معدل النمو، و قد تسقط هذه العلاقة إذا كانت محتويات التعليم العالي لا تخدم أغراض التنمية أو إذا كان متردي النوعية فإنه لا يفيد التنمية، و في هذه الحالة نجد أن الإنفاق على التعليم العالي قد لا يساعد على دفع التنمية.

و لكن الاستثمار في رأس المال البشري و الاستثمار في التقدم التكنولوجي عنصران متكاملان حيث التقدم التكنولوجي يساعد على زيادة معدلات العائد من التعليم و عليه فإن التعليم يؤثر طردا على ربحية التقدم التكنولوجي و نستطيع أن نستنتج أن

العالم قد يؤثر على التنمية من خلال زيادته لفاعلية عناصر النمو الأخرى⁽⁵⁾ أن زيادة كمية التعليم بالإضافة إلى تحسن نوعيته يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل في صالح الفئات المعنية و من جانب آخر أن تحسن مستوى التحصيل العلمي يؤدي إلى تحسن توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة، و لكن إذا زاد مستوى التحصيل العلمي على مستوى معين فإنه يصعب

بتناقص معدل العائد على التعليم، و بالتالي العلاقة بين الدخل و التعليم ليست خطية⁽⁶⁾، و كلما زاد تباعد توزيع التعليم بين أفراد القوة العاملة كلما زاد تباعد توزيع الدخل بينهم، فالتعليم وسيلة فعالة لتحسين توزيع الدخل و عنصر من عناصر

التنمية الاقتصادية و البشرية، و العكس صحيح⁽⁷⁾، و تعليم الأمهات يساعد على تنظيم الأسرة و تحديد حجمها مما يترتب على ذلك الاهتمام بتعليم و صحة الأطفال بدرجة أكبر و بالتالي يتحقق التكامل بين عناصر التنمية البشرية⁽⁸⁾.

و الدراسات و الأبحاث في مجال الصحة و التنمية لا تقل عددا و أهمية عن تلك التي خصت التعليم و التنمية، و من أهم النتائج المحصل عليها نجد أن بي الصحة و النمو علاقة سببية تبادلية، فالصحة تؤثر مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على

الإنتاجية⁽⁷⁾ فالفرد جيد أو مقبول الحالة الصحية يتمتع بالمقدرة على بذل مجهود أكبر و العمل لوقت أطول و العيش حياة إنتاجية أطول⁽⁹⁾، و هذه عوامل تساعد على زيادة الإنتاج و الإنتاجية و التأثير الإيجابي للصحة على النمو يستوجب علاقة

الأجر بالإنتاجية لتحفز الفرد، و من جانب آخر يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الدخل و ارتفاع معدلات العائد على كافة الاستثمارات بما فيها الاستثمار في مجال الصحة، مما يحفز على زيادة الإنفاق على الصحة، و بدورها فزيادة الدخل تؤدي

إلى رفع مستوى الصحة النفسية و البدنية⁽¹⁰⁾ و بدوره، يؤدي سوء التغذية إلى حدوث إعاقة في التنمية العقلية و البدنية لدى الأطفال و يترتب على ذلك ارتفاع معدل

الوفيات بينهم و مستوى تعليم الأم يعد من العوامل التي تؤثر على مستوى التغذية و مستوى صحة الأطفال⁽¹¹⁾ و⁽¹²⁾

و هذه العناصر تمثل العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و أي خلل فيها يعرقل التنمية البشرية و النمو الاقتصادي.

و الدول الفقيرة تتميز بمعدل أمية جد مرتفع و بسوء التغذية و قلة السلع المادية و الخدمات الصحية و المعيشية بالإضافة إلى مميزات أخرى⁽⁹⁾ أهمها:

تفوق بكثير الواحد الصحيح) متعددة في نفس الوقت ستة أبعاد كامنة تمكن من تجميع المتغيرات في عناصر ذات مغزى عام. المحور الأول يمثل حوالي 20% من التباين الإجمالي و هو مرتبط جدا بالمتغير (V21) و بالتالي يمكن أن نعتبر هذا العامل معجورا خاصا بنسبة النشاط الزراعي في الناتج الداخلي الخام. و المحور الثاني يمكن من 16% من نفس التباين و نجده مرتبطا على وجه الخصوص بالمتغيرين (V12) و (V5) و بالتالي فإنه يعبر عن نسبة تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي و نسبة تطور توزيعه و هو بذلك يبين مدى العدالة الاقتصادية بين أعضاء المجتمع الواحد.

و ليس من الغريب أن يكون المؤشر (V21) نفسه بالإضافة الي المتغيرتين (V22) و (V19) العامل المميز بين الدول المتميزة بمستوى تنمية بشرية أفضل من غيرها و نجد في مقدمتها الدول المصنعة مع بعض من دول أخرى نامية (الشيلي، الارقواي، فينيزويلا، الأرجنتين، كوريا و تايلنده) و هذه الدول تتميز بنسبة مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام و النشاط الصناعي بصفة عامة و التصدير.

و على أساس المركبات الرئيسية الستة (6) نلاحظ أن وضعية الجزائر لا تختلف تماما عن وضعية كل من الكامرون و ساحل العاج و غينيا بساو و ملاوي و مالي و نيجيريا و أوغنده و اليمن و كمبوديا.

و المحاور الأربعة (4) الموالية تفسر كذلك 36% من نفس التباين غير أنها تقع تحت تأثيرات متباينة لمختلف المتغيرات و الأشخاص، فهي عامة و متواضعة الأهمية في هذا المجال.

5- استراتيجية محاربة الفقر

تعتمد الجزائر على استراتيجية محاربة ظاهرة الفقر و القضاء عليها في أفق 2005 تركز أساسا على نموذج جديد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تكيف مؤسساتها و إطارها القانوني و الاستراتيجية التنموية الجديدة تستند إلى تحسين الإطار الاقتصادي بواسطة مواصلة الإصلاحات الاقتصادية و تهدف إلى التدخلات على المستوى الوطني و القطاعي مثل التنمية الزراعية و الاستثمارات على شكل مؤسسات متوسطة و مصغرة، و هذا في إطار احترام قيم و عادات المجتمع و الحفاظ على التضامن (الوطني).

و بما أن ظاهرة الفقر في بلادنا متعددة الأبعاد، فإن الاستراتيجية المتبعة لمحاربتها تقوم على عدة محاور رئيسية قطاعية مندمجة في برامج وطنية لقلع أسباب الإفقار العميقة (paupérisation) يشارك في تنفيذها كل الفعاليات الاجتماعية و بروح التضامن.

و هذه المحاور الأساسية تتمثل في العناصر التالية:

استعمال كلي لطاقت الإنتاج التي يحوزة الفقراء

إنعاش التنمية الفلاحية

تنمية ريفية مندمجة و مؤسسة على مشاركة المجموعات

إصلاحات القطاع المالي (قروض مصغرة)

تنمية بشرية بالحد من الفقر

تنمية سوق العمل و التحديد من الفقر بواسطة التشغيل

تطوير السكن للفقراء

التنمية الجموعية

المساواة و العدالة بين الرجل و المرأة في المجال الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي

تطور مؤسسي و قانوني

تنمية مستديمة للحد من الفقر

تطوير القطاع الخاص و مشاركة الفقراء و المقصين

برامج ضد الفقر

نظام رقابة و متابعة ظاهرة الفقر و مستوى المعيشة

و محتوى هذه المحاور يتضمن أهداف مختلف البرامج التي تمثل قيود الاستراتيجية التنموية الوطنية و شروط المساعدات الدولية و الإقليمية التي قد تستفيد منها الجزائر إذا ما توفرت هذه الشروط.

و يظهر ذلك جليا في المساعدة و التعاون الجزائري-الكندي في مجال التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، إذ الوكالة الكندية للتنمية الدولية (ACDI) تشترط التدخل في مجال الحاجيات الأساسية الاجتماعية (سوق مضمونة)، إدماج المرأة في

التنمية (سوق التكوين و إخلال التوازن الاجتماعي الجزائري)، الخدمات القاعدية (استفادة من امتيازات حكومية و تغيير المسار التنموي حسب أهداف و وجهة نظر الوكالة)، حقوق الإنسان (الشخص) و الديمقراطية و التسيير الحسن (الوكالة تمثل شعاع تحويل المناخ السياسي و الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي و الأيديولوجي) و تطوير القطاع الخاص و البيئة.

و هكذا من وكالة تهتم بالمساعدة و التعاون في مجال التنمية صارت شريك مصدر نفوذ و قرارات خاصة بالنسبة للدول الضعيفة، هذا نمط أول من المساعدة و التضامن الدولي لمساعدة الدول النامية في مكافحة ظاهرة الفقر، و هناك نمط آخر نجده مجسدا في جهاز التعاون الفرنسي.

يعتمد الجهاز الفرنسي للتعاون بعد إصلاحات جانفي 1998⁽¹³⁾ على مبادئ أساسية تتمثل في:

تخصيص الوسائل المالية حسب حاجيات البلد

تركيز الوسائل الثابتة للمساعدة على التطور/ النمو على عدد محدود من البلدان لتحسين فعاليتها: إنشاء

مناطق التضامن ذات أولوية (zones de solidarité prioritaires).

قرارات منتظمة حكومية فيما يخص توجيه سياسات التعاون الدولي.

الاعتراف المؤسسي بالحوار مع المجتمع المدني لتصميم سياسات التعاون (المساعدة).

تقييم سياسات التعاون (المساعدة) حسب مختلف وسائل المساعدة المعتمدة.

و على الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) أن تتدخل في معظم نشاطات و قطاعات الدول التي تكون قد عينت مناطق تضامن ذات الأولوية و عددها 61 منطقة و الجزائر واحدة منها و لا تحتل سوى المرتبة 37 من 44 دولة إفريقية قبل المملكة المغربية (المرتبة 39) و تونس (المرتبة 43).

و لحد الآن لم تتمكن هذه الوكالة من إبرام سوى 5 اتفاقات شراكة مع ساحل العاج (المرتبة 31) و مالي (المرتبة 18) و قابون (المرتبة 38) و بركناسو (المرتبة 3) و مريتانيا (المرتبة 19).

و عموما، فإن المساعدات هذه تتميز بطابعها السياسي مما جعلها تفضل في مهمتها و توجه اهتمامها حول مكافحة الفقر المستعصي في الدول النامية، حتى في هذا النطاق فإن التعاون الفرنسي لا يعتمد على تحديد الفقر في استراتيجيته إذ فرنسا تبحث عن تعزيز دولة القانون و ترسيخ الديمقراطية⁽¹³⁾ و⁽¹⁴⁾.

و منذ سنتين تقريبا (26/09/99) نجد أن الصندوق النقدي الدولي يعتمد على التسهيل للحد من الفقر و للتنمية (FRPC) تمويليا عن التسهيل للتصحيح الهيكلي المعزز (FASR) الذي يهدف إلى جعل من الجهود الرامية إلى تحديد الفقر في الدول الأعضاء ذات الدخل الضعيف العنصر الحيوي و المعبر عن استراتيجية اقتصادية متجددة موجهة على التنمية. و لذا رسم هذا الصندوق الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (CSLP)⁽¹⁵⁾ حيث كل البرامج المعدة في هذا النسخ لا يمكنها أن تخرج عن هذا الإطار الذي يركز على المعاور الأساسية لأية مساعدة أو عملية تعاون مع الدول الفقيرة التي اعتمدتها كل من الوكالة الكندية و الوكالة الفرنسية للتنمية على سبيل المثال: احترام حقوق الإنسان (انضمام و تنفيذ الالتزامات و الاتفاقات الأفريقية و الدولية)، الديمقراطية (نظام سياسي منافس، انتخابات دورية، حرية و عادلة و مرتفعة المشاركة، احترام حقوق الأقليات، حرية الصحافة و الإعلام العمومي)، دولة القانون (فصل السلطات، المساواة أمام القانون، استقلالية جهاز القضاء و حسن سيره (مهني و مؤهل)، قوات الشرطة مهنية و مستقلة، نظام مساعدة قانوني شرعي و مفتوح على مختلف المستويات)، حسن التسيير (تقديم الحسابات العمومية، الشفافية، تسيير مالي رشيد، انضباط مالي، فعالية التنظيم، محاربة الرشوة، إرادة متابعة المسؤولين الحكوميين المفسدين، اللامركزية سياسية فعلية و مساهمة قوية للمجتمع المدني).

سياسات اقتصادية و نقدية منسجمة (استقرار الأسعار السلع و الخدمات و معدل الصرف توازن الموازنة، نسبة إيرادات الجباية إلى الناتج الداخلي الخام، نسبة العجز إلى الناتج الداخلي الخام، تمويل العجز، الادخار الوطني و تنويع السياسات فيما يتعلق بالتصدير)،

اقتصاد السوق (سياسات التحرير و الخصخصة، المنافسة، تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص قروض و حماية الملكية الخاصة و ضمان الاستثمارات)، فعالية القطاع العام (حجم، طاقات، فعالية المؤسسات العمومية)، فعالية القطاع المالي (استقرار القطاع المصرفي، المراقبة المصرفية)، سياسات تنمية اجتماعية منسجمة (الاستثمارات في القطاع الاجتماعي-الصحة و التعليم- بذل جهود لتحديد من الفقر، إجراءات فيما يخص التوزيع للتحديد من الفروق، تسيير رشيد للبيئة)، وجود

و تنفيذ سياسة وطنية منسجمة لاستخدام الموارد الخارجية، إجراءات و إطار مؤسسي ناجع لتسيق التعاون)، المساهمة في عملية اتخاذ القرار (وجود و تسيير آليات استشارية مفتوحة لمشاركة كل الأطراف المعنية و نوعية صيرورة التحاور، شفافية و فعالية و مسؤولية تسيير المساعدة (درجة مشاركة الأعوان غير الحكوميين في تسيير و تقييم المساعدة و الإجراءات المتخذة لتعزيز قدرات الأعوان)، اللامركزية التعاون (اعتماد نظام لامركزي للتعاون مرتبط بنظام إداري لا مركزي و تعزيز القدرات التسييرية لدى الأعوان المحليين) و الحق في الإعلام (وسائل الاتصال، الجهود المبذولة من أجل اللامركزية التدفقات الإعلامية، الإنتاج و توزيع الإعلام).

خاتمة:

إن ظاهرة الفقر قديمة و حديثة في نفس الوقت و متعددة الأسباب حيث تشكل الاختلالات التنموية المتكررة السبب الرئيسي لهذه الظاهرة فضلا عن الأنانية البشرية و هيمنة المؤسسات و الدول القوية و تعامل المختصين من الاقتصاديين و الماليين الدوليين مع كل من مفهوم التنمية و وسائل و طرق قياسها الجزئية كما يبدو ذلك من صعوبة إيجاد مؤشر شامل و فعال لقياس مستوى الفقر أو حتى التنمية.

تعاني الدول النامية من تدهور وضعيتها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية نتيجة تبعيتها المفرطة في كل من التغذية و التكنولوجيا و رأس المال، فهي لا تتوفر على شروط تنمية بشرية لأن عوامل هذه التنمية معدومة لدى هذه البلدان أو ناقصة.

و ظاهرة الفقر و إن كانت عالمية فإن معالجتها لا تخرج عن الإطار المعهود ألا و هو الإطار التجاري و إن كان ذلك تحت غطاء التعاون أو المساعدة الدولية. و في هذا الصدد قامت مصالح منظمة الأمم المتحدة بإعداد إطار خاص و استراتيجية خاصة لتحديد الفقر على المستوى الدولي اعترافا منها بفشل البرامج الهيكلية أو التعديلية التي وضعتها للاقتصاديات النامية.

و سياسات الدول المصنعة لا تختلف في محتوياتها عن مضمون هذا الإطار حيث لا ينتظر نجاح السياسات القومية لمكافحة الفقر في البلدان النامية طالما تفتقد إلى الوسائل الجوهرية لتنفيذ إستراتيجيتها التنموية: إذا كان الفقر أمرا محتوما على الفرد في المجتمع فهل هو كذلك أمر محتوم على البلدان النامية في العالم الجديد؟

المراجع:

- 1- د. يوسف القرضاوي (1987): "مشكلة الفقر و كيف عالجها الاسلام" مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، الطبعة السابعة.
- 2- Fragnière J-P (1999): "Pour faire avec la pauvreté" in comprendre la pauvreté pour mieux la combattre. OFS. Neuchâtel.
- 3- Vergara F. (1999): "L'état du monde" publication annuelle, la Découverte.
- 4- Lau L. et al. (1993): "Education and Economic Growth. Some cross-sectional evidence from Brazil" in JI of Development Economics-n° 41.
- 5- Foster A. et Rosenzweig M. (1996): "Technical change and Human capital returns and investments: evidence from the green revolution" The american economic review.
- 6- Nechyba T. (1990): "The southern wage gap human capital and the quality of education" Southern economic journal.
- 7- Park K. (1996): "Educational expansion and educational inequality on income distribution" Economics of education review.
- 8- Hossein S. (1989): "Effect of public programs on family size, child education and health" in Journal of development economics.
- 9- عبد القادر عطية عبد القادر (2000): "اتجاهات حديثة في التنمية- الدار الجامعية الإسكندرية - مصر.
- 10- Behrman J. (1993): "Health and economic growth: theory, evidence and policy" World health organization.
- 11- Senaur B et Garacia M. (1991): "Determinants of nutrition and health status of preschool children: an analysis with longitudinal data" in economic development and cultural change.
- 12- Behrman J (1996): "The impact of health and nutrition on education" in the world bank research observer.
- 13- Ministère français des affaires étrangères: dossiers d'actualité
La reforme du dispositif français de coopération: les principes
La concentration de l'aide pour le développement bilatérale brute
Le traitement de la dette
La lutte contre la pauvreté
Les caractéristiques de l'aide pour le développement française
La zone de solidarité prioritaire: principes de mise en oeuvre de l'aide française
Les 61 pays de la zone de solidarité prioritaire.
- 14- Bossuyt J. et Jonk(de) K. (1997): "Les critères de performance dans la future coopération ACP-UE" ECDPM-notice de gestion des politiques de développement no 8.
- 15- FMI (services) et BM (1999): "Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté
- questions d'ordre opérationnel".
- FMI (département de l'évaluation et de l'examen des politiques) (1999):
- Facilité pour la réduction de la pauvreté et la croissance - questions d'ordre opérationnel".

ملحق رقم 1 : قائمة الدول

الرقم	البلد	الرقم	البلد	الرقم	البلد	الرقم	البلد
01	كلمبيا	24	ج. الكونغو	47	الطوفو	70	كندا
02	الاكواتور	25	جيبوتي	48	أوغندا	71	وم أ
03	هولندا	26	اثيوبيا	49	تنزانيا	72	النمسا
04	براغواي	27	هابون	50	زمبيا	73	بلجيكا
05	البورو	28	فانسيا	51	الزيمبابوي	74	الدانمارك
06	الارغواي	29	غانا	52	البحرين	75	فنلندا
07	فنزويلا	30	غينيا	53	لبنان	76	فرنسا
08	الجزائر	31	غينيا بيساو	54	م.ع.س	77	الليمان
09	مصر	32	كينيا	55	تركيا	78	ايلندا
10	المغرب	33	لوزوطو	56	اليمن	79	إيطاليا
11	تونس	34	مداقتسر	57	بنغلادش	80	هولندا
12	انغولا	35	ملاوي	58	كمبوديا	81	ترويج
13	البنين	36	مالي	59	الصين	82	البرتغال
14	بوستوانا	37	موريطانيا	60	الهند	83	أسبانيا
15	بوركنافاسو	38	ج. موريس	61	اندونيسيا	84	السويد
16	البرندي	39	الموزنبيق	62	كوريا	85	إنكلترا
17	الكامرون	40	ناميبيا	63	لاوس	86	اليان
18	ساحل الأخضر	41	نيجر	64	ماليزيا	87	استراليا
19	إفريقيا الوسطى	42	نيجيريا	65	النيبال	88	زلندا الجديدة
20	تشاد	43	رواندا	66	الباكستان	89	الأرجنتين
21	جزر القمر	44	السينيغال	67	الفلبين	90	بوليفيا
22	الكونغو	45	السيشال	68	سري لانكا	91	البرازيل
23	ساحل العاج	46	زوييلندا	69	طاييلندا	92	الشيلي

ملحق رقم 2: قائمة المؤشرات

الرمز	المحتوى
V01	مؤشر التنمية البشرية
V02	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام 1992/1991
V03	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام 1993/1992
V04	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام 1994/1993
V05	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام 1995/1994
V06	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام 1996/1995
V07	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام 1997/1996
V08	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام 1998/1997
V09	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام الفردي 1992/1991
V10	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام الفردي 1993/1992
V11	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام الفردي 1994/1993
V12	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام الفردي 1995/1994
V13	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام الفردي 1996/1995
V14	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام الفردي 1997/1996
V15	نسبة تطور الناتج الداخلي الخام الفردي 1998/1997
V16	نسبة الاستهلاك العمومي النهائي إلى الناتج الخام الداخلي
V17	نسبة الاستهلاك الخاص النهائي إلى الناتج الخام الداخلي
V18	نسبة الاستثمارات الداخلية الخام إلى الناتج الخام الداخلي
V19	نسبة صادرات السلع و الخدمات إلى الناتج الخام الداخلي
V20	نسبة واردات السلع و الخدمات إلى الناتج الخام الداخلي
V21	نسبة الناتج الداخلي الخام الفلاحي إلى الناتج الخام الداخلي
V22	نسبة الناتج الداخلي الخام الإجمالي الصناعي إلى الناتج الخام الداخلي
V23	نسبة الناتج الداخلي الخام لصناعات التحويلية إلى الناتج الخام الداخلي
V24	نسبة الناتج الخام الداخلي للخدمات إلى الناتج الخام الداخلي